

معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط (من وجهة نظر موظفي المؤسسة الوطنية للنفط و ديوان المحاسبة)

محاضر، عضو هيئة تدريس جامعة طرابلس

سميرة محمد ابونورة.

استاذ مساعد، عضو هيئة تدريس جامعة غريان

الطاهر أحمد الكري.

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ولتحقيق هذا الهدف حاول الباحثان الوقوف على أهم المعوقات التي تواجه ديوان المحاسبة والمؤسسة الوطنية للنفط عند الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وتقديم توصيات علمية ملائمة على ضوء النتائج الميدانية، وكانت العينة مقتصرة على الموظفين في المؤسسة الوطنية للنفط و ديوان المحاسبة.

تم الاعتماد في هذا الدراسة على البيانات الثانوية من خلال الرجوع إلى مجموعة من الكتب والدوريات و الدراسات السابقة ذات الصلة، وتم اقتباس وتطوير استبانة علمية لجمع البيانات الأولية وقسمت هذه الاستبانة إلى 5 أجزاء الجزء الأول خاص بأفراد عينة البحث أما الجزء الثاني خاص بالمعوقات القانونية التنظيمية و أما الجزء الثالث كان للمعوقات العلمية والمهنية والرابع كان للمعوقات الثقافية والاجتماعية والخامس للمعوقات المالية وحيث تم توزيع 100 استبانة وتم استرداد 78 وتم اعتماد 73 استبانة وقد استخدمت الدراسة العديد من الأساليب الإحصائية من خلال البرنامج الإحصائي (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS)، وذلك لغرض اختبار الفرضيات وتحليل البيانات وتفسير النتائج.

واستندت الدراسة بما تم استعراضه عند اختبار الفرضيات، على وجود معوقات قانونية تنظيمية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط، ووجود معوقات علمية ومهنية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط، وجود معوقات مالية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط، لا توجد معوقات ثقافية واجتماعية ، ولا تختلف آراء المستخدمين في المؤسسة الوطنية و ديوان المحاسبة.

وبناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحثان على استخدام أسس الإفصاح عن الأنشطة المحددة للمسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط وسن تشريعات تتبنى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وتطوير وتدريب المحاسبين بالمؤسسة الوطنية للنفط

ABSTRACT

This study aims to identify the constraints of social liability disclosure, and in order to achieve this goal the researcher tried to indicate to the most important obstacles that facing the Audit Bureau and the National Oil Corporation on the disclosure of social liability, and to provide appropriate scientific recommendations in light of the achieved results, the sample of the study was limited to the employees of the National Oil Corporation and the Audit Bureau.

This study relied on secondary data , by reference to a collection of books and related previous publications and studies, a scientific questionnaire survey was quoted and developed to collect preliminary data, the questionnaire was divided to 5 sections, the first section concerning sample individuals, the second section focused on the legal and regulatory constraints, the third section detailed the scientific and professional obstacles, the fourth section was devoted to identify the cultural and social constraints, the fifth

section shed the light on the financial constraints. A 100 questionnaire were distributed, 78 questionnaire was recovered, and 73 questionnaire has been adopted. The study used many of the statistical methods, through the statistical program SPSS (Statistical Package for Social Sciences), for testing hypotheses, analyzing data, and interpreting the results.

The study was relied on the aforementioned when testing the hypotheses, the existence of regulatory legal constraints that limiting the disclosure of social liability in the National Oil Corporation, and the existence of scientific and professional constraints that limiting the disclosure of social liability in the National Oil Corporation, and the existence of financial constraints limiting the disclosure of social liability in the National Oil Corporation, there are no cultural and social constraints, and the opinions of the employees in the National Oil Corporation and the Audit Bureau do not differ.

Based on the findings of the study, the researcher recommends to use the basics of disclosure in respect to the activities determining the social liability in the National Oil Corporation, and to enact legislation that adopting the disclosure of social liability, and the development and training of accountants in the National Oil Corporation.

المقدمة:

تزايد الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية مؤخرًا، ففي السابق كانت مسؤولية المؤسسة تتمثل بتحقيق الربح والذي يعد من المعيار الشامل لتقييم الأداء، إلا أن الظروف الاجتماعية المحيطة كظهور التفاوت الكبير في الدخل نتيجة مزولة المؤسسة لنشاطها، أثر في مكانة هذا الهدف فلم تعد الأرباح المحققة تستخدم كمعيار شامل لتقييم الأداء، بل يتعين على المحاسب القيام بتحليل شامل للأثر الاجتماعي

للمؤسسات، وتوفير البيانات الملائمة عن التكاليف والمنافع الاجتماعية، وكيفية توزيع تلك المنافع للمجتمع. وتعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أحدث مراحل التطور المحاسبي نتيجة للإزدياد في حجم ونشاطات المؤسسات الاقتصادية التي لها تأثيرات مالية واقتصادية واجتماعية وبيئية واسعة، وكذلك جاء هذا التغيير بسبب ما يعانيه النظام المحاسبي التقليدي من القصور لعدم قدرته على تقديم إجابات محددة لعدد من المشاكل في تحقيق التنمية الاجتماعية، وهذا التطور الحديث أدى إلى الأهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل حكومات الدول، المنظمات المهنية والجهات الأكاديمية.

خلال النصف الثاني من القرن الماضي وضعت العديد من التعاريف للمسؤولية الاجتماعية للشركة، فقد جمع (Dahlsrud, 2006) سبعة وثلاثون تعريفاً، مما يدل على أن الوصول لتشخيص متكامل لهذا المفهوم ليس أمراً سهلاً. يرجع ذلك الى وجود عدد كبير من أصحاب المصلحة الذين تختلف أهدافهم عن بعضهم البعض، إضافة الى وجود فجوة بين ما يتوقعه المجتمع من الشركة وبين ما يمكن إن تقدمه.

ومن بين هذه التعاريف التي عرفت بها محاسبة المسؤولية الاجتماعية للشركة التعريف الذي أورده مجلس الاعمال الدولي للتنمية المستدام المسؤولية الاجتماعية على أنها "الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الاعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين نوعية الحياة للعاملين و أسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل".

كما تم تعريفها على أنها "التزام الشركة تجاه المجتمع الذي تعمل به عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر، تحسين الخدمات الصحية، مكافحة التلوث، خلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها".

نظرا لأهمية هذا المفهوم ولحدثة الاهتمام به في العالم عامة والدول العربية خاصة، سيتم لقاء الضوء على واقع ومعوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الوطنية للنفط من منظور المشاركين بها (Schlange,et al.2006)).

مشكلة الدراسة:

يعد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من المواضيع الحديثة والتي لاتزال تعاني من صعوبات كثيرة، تبدأ من مشكلة قياس التكاليف والعوائد الاجتماعية، وصولاً إلى إيجاد طريقة موحدة للإفصاح عنها، حيث أشارت بعض الدراسات المحلية (الكلبي، 2001؛ زريق، 2009؛ السويح والنعاس، 2017؛ إقنير وأخرون، 2017) إلى وجود ضعف في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في بعض المؤسسات الاقتصادية، وإنعدام هذا النوع من الإفصاح في الكثير من المؤسسات الاقتصادية الأخرى، في ظل عدم وجود قوانين تجبر المؤسسات على القيام بهذا الإفصاح ضمن قوائمها المالية.

وإذ تعتبر المؤسسة الوطنية للنفط من أهم وأكبر المؤسسات الاقتصادية في ليبيا التي تساهم بشكل بارز في تقديم خدمات ضرورية للمجتمع ، لكن ينتج عن نشاطها مشاكل وانعكاسات سلبية على المجتمع والبيئة، الأمر الذي يدعو إلى دراسة كيفية حل هذه المشاكل باستعمال مختلف الوسائل والأساليب المتاحة ويبرز هنا دور الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كأحد الأدوات التي تساعد المؤسسات بصفة عامة والمؤسسة الوطنية للنفط بصفة خاصة على الوفاء بواجبها تجاه المجتمع و البيئة، وذلك في ظل وجود العديد من المشاكل والصعوبات التي تعرقل عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ويبرز هنا دور المحاسبين في المؤسسة الوطنية للنفط و ديوان المحاسبة الذين يقع على عاتقهم تسجيل ومراجعة ورصد التكاليف والمنافع الاجتماعية والتقرير عنها في القوائم المالية وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما هي معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير المؤسسة الوطنية للنفط؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على أهم معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية التي تواجهها المؤسسة الوطنية للنفط من وجهة نظر المؤسسة وديوان المحاسبة وذلك من خلال:

1. التعرف ما إذا كان هناك معوقات قانونية تنظيمية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط.
2. التحقق فيما إذا كان هناك معوقات علمية ومهنية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط.
3. التحقق فيما إذا كان هناك معوقات ثقافية واجتماعية تمنع المؤسسة من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها.
4. اختبار فيما إذا كان هناك معوقات ومالية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير المؤسسة الوطنية للنفط.

فرضيات الدراسة:

بناء على مشكلة البحث وأهدافها تم صياغة الفرضيات الأساسية الآتية:

1. توجد معوقات تشريعية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط.
2. توجد معوقات علمية ومهنية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط.
3. توجد معوقات ثقافية واجتماعية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط.

4. توجد معوقات مالية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط.

5. لا تختلف آراء مراجعي ديوان المحاسبة عن آراء متخذي القرارات بالمؤسسة الوطنية للنفط.

الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من المواضيع المهمة والحديثة ومن خلال الاطلاع على الأدب المحاسبي ومراجعة الدراسات والأبحاث السابقة منها:

أولاً: الدراسات العربية:

- دراسة رزيق (2009) بعنوان الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وموقف المحاسبين الليبيين منه، هدفت الدراسة إلى التعرف على آراء ووجهات نظر المحاسبين الليبيين حول الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، وتحقيقاً لهذا الهدف انتهجت الدراسة المنهج الوصفي في تحليل واختبار بيانات والمعلومات التي تم جمعها ونتيجة لكبر حجم مجتمع الدراسة و انتشاره فاقد تم استخدام أسلوب العينات، ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن القانون يعتبر هو الوسيلة المثلى لإلزام المنظمات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وقد أوصت الدراسة بضرورة تدخل الدولة بإصدار قوانين ملزمة للمنظمات الليبية والأجنبية بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية وتطوير المقررات الدراسية لأقسام المحاسبة للجامعات والمعاهد الليبية.

- دراسة أبو سمرة (2009) بعنوان معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة، تم تصميم استبيان كأداة رئيسية لجمع بيانات

الدراسة في الجانب التطبيقي منها حيث تم توزيعها على عدد من مدققي الحسابات وعدداً من الشركات المساهمة. توصلت الدراسة إلى وجود عدداً من المعوقات التي تعيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة من وجهة نظر عينة الدراسة ومنها ضعف التشريعات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ضعف ثقافة الشركة المساهمة العامة بالقضايا الاجتماعية والبيئية، ضعف الاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الجمعيات المهنية وزيادة التكاليف المترتبة على الإفصاح الاجتماعي.

- دراسة ناجي (2010) بعنوان تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم، هدفت هذه الدراسة لتسليط الضوء على مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية، ومعالجة القصور في مخرجات النظام المحاسبي المتمثل بالقوائم المالية من خلال تضمين هذه القوائم معلومات عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية، وبيان أثر الإفصاح عنها في مستخدمي القوائم المالية، واستندت الدراسة إلى عدد من الفرضيات منها أن الوحدات الاقتصادية العراقية لا تقوم بأبرز مساهمتها الاجتماعية في قوائمها المالية، وإمكانية حصر هذه التكاليف الاجتماعية، وبالتالي يمكن تضمين القوائم المالية الحالية معلومات عن المسؤولية الاجتماعية. توصلت الدراسة إلى أن مستخدمي القوائم المالية يهتمون بالإفصاح الذي يؤثر في قراراتهم، وتم التوصل إلى إختلاف الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية لمستخدمي القوائم المالية حيث حظى مجال حماية المستهلك للمنتج النهائي باهتمام أكبر.

- دراسة القرني (2014) بعنوان معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في السعودية (آراء المراجعين الخارجيين والشركات)، سعت هذه الدراسة للتعرف على أهم معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات

الأعمال في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق هذا الغرض قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية على عينة من مراجعي الحسابات وبعض مسؤولي المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص، تم توزيع (210) استمارة استبيان على عينة الدراسة، بلغ العائد منها والصالح للتحليل (100) استمارة تمثل (48%) من إجمالي ما تم توزيعه، اتضح من نتائج التحليل الإحصائي وجود عدد من المعوقات التنظيمية والتشريعية، العلمية والمهنية، الثقافية والاجتماعية، المالية والإدارية وفي ضوء هذه النتائج قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها بناء إطار تنظيمي لممارسة المسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية.

- دراسة إقنير وأخرون (2017) بعنوان مدى إلتزام الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية، هدفت الدراسة للتعرف على مدى إلتزام الشركات الليبية العامة للإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وهدفت أيضا إلى إلقاء الضوء على مفهوم وطبيعة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الليبية العامة، والتعرف على مدى إلتزام الشركة الليبية العامة للإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية ومحاولة الوصول إلى نتائج ذات دلالة يمكن من خلالها تقديم توصيات تحقق الغرض والهدف من إجراء هذه الدراسة، وتم توزيع (40) إستبانة بالشركة العامة للكهرباء في الخمس على قسم المحاسبة في الشركة. وفي ضوء هذه النتائج التي توصلت إليها الدراسة وهي ضرورة إلتزام الشركات في المجتمع المحلي وخاصة الشركات الكبيرة مثل (الشركة العامة للكهرباء، والشركة العربية للإسمنت) المؤثرة على البيئة بتحديد موقفها من المسؤولية الاجتماعية وفقاً لمعايير ومؤشرات معينة، وتوفير المعلومات المحاسبية الضرورية المرتبطة بجانب المسؤولية الاجتماعية مبوبة وفق الأنشطة الاجتماعية التي تقدمها الشركة لمختلف الفئات، والنفقات التي تكبدها ضمن هذا الإطار والعمل على توفير

معايير للمقارنة والتقييم يمكن قبولها وإمكانية تطبيقها عملياً، وتعتبر عملية تطوير مثل هذه المعايير مسؤولية مشتركة لكل الجهات ذات الصلة، والعمل على زيادة الإنفاق على التكاليف الوقائية من الأضرار بدءاً من تكاليف علاج الأضرار، بما في ذلك الأهمية في التخلص من أثار الأنشطة التي يسبب انتشارها تلفاً في ساحة الأفراد والبيئة والمجتمع بشكل عام، ويجب أن تفصح الشركات للبيئة العامة على مساهمتها في تحمل التكاليف البيئية والاجتماعية.

- دراسة الصالح (2018) بعنوان معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية من وجهة نظر متخذي القرار، هدفت هذه الدراسة للتعرف على معوقات التي تحول دون الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات في ولاية سكيكدة الجزائر، وهذا من وجهة نظر متخذي القرار، حيث تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذا الجانب ودراسة الحالة في الجانب التطبيقي، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع المعلومات وتم توزيع (46) إستبانة على الفئات التالية مديري الفروع، مديري تنفيذيين، و رؤساء الدوائر والمصالح لجميع فروع قطب المحروقات. وتم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى وجود عدة معوقات تحول دون الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات في ولاية سكيكدة، تمثلت في المعوقات العلمية والمهنية والتشريعية والمالية والإدارية.

- ثانياً: الدراسات الأجنبية:

(Hall and rieck, 1998) بعنوان The effect of positive corporate

social actions on shareholder wealth ، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الممارسات الاجتماعية التي تقوم بها الشركات على ثروة حملة الأسهم حيث رصدت (349) إفصاح اجتماعي وبيئي قدمتها الشركات المساهمة العامة المدرجة في (ووال

ستريت) في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1992 - 1995، من ضمنها منتجات صديقة للبيئة وحقوق المرأة وتبرعات لمنظمات خيرية وجميعها كانت تطوعية دون إلزام حكومي أو ضغط جماعات حماية البيئة، وفي ذات الوقت رصدت أسعار الأسهم. توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي للممارسات الاجتماعية الإيجابية التي قامت بها الشركات على القيمة السوقية للشركة، ولم يثبت أن هناك أي علاقة عكسية معنوية إحصائياً بين الممارسات الاجتماعية للشركات وقيمتها، وأن السوق يميز بين الشركات التي تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية وتلك التي لا تقوم بذلك. وأوصت الدراسة إدارات الشركات بأن تستخدم بحكمة النشاطات الاجتماعية من أجل رفع قيمة شركتها.

Socially responsible (Friedman and miles, 2001) بعنوان investment corporate social and environmental reporting :

an exploratory study ، هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين الإفصاح الاجتماعي والبيئي من جهة والاستثمار الاجتماعي المسؤول من جهة أخرى، عبر آراء (14) خبير في مجال المسؤولية الاجتماعية في بريطانيا. توصلت الدراسة إلى أن مجال الإفصاح الاجتماعي والبيئي مقبل على تغيرات كبيرة وواسعة نحو الأفضل في الكم والنوع، وأصبح الكثير من أفراد المجتمع يهتمون بالكيفية التي تستثمر بها أموالهم، وزيادة القلق على الاستثمارات في الأسواق المالية، وأحد النتائج المحتملة لهذا هو التوجه نحو الاستثمارات الأخلاقية والمسؤولة اجتماعياً مما يؤثر على سلوك الشركات وإدارات صناديق الاستثمار، الأمر الذي سيؤدي تبعاً إلى زيادة الطلب على الإفصاح الاجتماعي والبيئي ضمن مفاهيم المحاسبة التقليدية. وأوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالإفصاح الاجتماعي والبيئي.

- (Lori holder et al., 2005) بعنوان The supply of corporate

social responsibility disclosures amongst firms، هدفت

هذه الدراسة إلى الكشف عن ممارسات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في عينة طبقية مكونة من (50) صناعة لشركات أمريكية مدرجة في البورصة لغاية سنة التداول 2005. بينت نتائج الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية تتطلب الوصول إلى المعلومات التي لم تقدم من خلال القوائم المالية والتحليلات المالية والحوكمة في تحليل الأسهم، كما تم التوصل من خلال الدراسة إلى أن معظم الشركات في العينة تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية في نشاطها، وتم إدراج قضايا اجتماعية وبيئية فيما يقارب في نصف الإفصاحات العامة المقدمة من خلال تلك السنة من جانب الشركات عينة الدراسة، وكانت مجالات التركيز بصفة خاصة على برامج الصحة والمسائل البيئية والموارد البشرية، وتنتشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مواقع الشركات والنشرات الصحفية، وتليها مباشرة الإفصاحات الواردة في الإيداعات الإلزامية.

الاطار النظري

مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

أشار (الغالبى والعامري، 2006) إلى أن ظهور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كنتيجة للضغوط التي عمت الدول المتقدمة من قبل الجمعيات المحافظة على البيئة والنقابات العمالية وجمعيات حقوق الإنسان وقد سميت بعدة أسماء مثل (المحاسبة الاجتماعية، المحاسبة الاجتماعية للمنشآت الأعمال) ولكن الشائع هو تسمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

يضيف (الغالبى والعامري، 2006) بأنها فرع من فروع المحاسبة يهدف لتحديد نتيجة أعمال المنشأة لها علاقة بفئات المجتمع المختلفة وليس فقط مصالح المالكين، وتقوم على الافتراضات التالية: أن المنشأة لها التزامات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه والأطراف وفئات متعددة من المجتمع وعليها تقبل هذه الالتزامات والوفاء بها، وإن الموارد المتاحة للمجتمع نادرة ومحدودة لذلك يستوجب استثمارها بفاعلية وبما يؤدي إلى تحقيق عائد اجتماعي مقبول من هذه الاستثمارات، ولا توجد موارد مجانية يمكن استغلالها دون أضرار كالماء والهواء فهي موارد يتوجب على منشآت الأعمال تعويضها للمجتمع، ومن حق المجتمع على المنشآت الاطلاع على ما تقوم به أعمال وخاصة في الإطار الاجتماعي من خلال مبدأ الإفصاح المحاسبي.

استعرض (مرعي والصبان، 1988) أهم المفاهيم التي تناولت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للتوصل لمفهوم شامل ومقبول لها، على النحو التالي:

- تعتبر المحاسبة الاجتماعية أحد مكونات المحاسبة بمفهومها والذي ينص على أن المحاسبة هي فن وعلم وقياس وتفسير الأنشطة والظواهر التي لها أساساً طبيعية اجتماعية اقتصادية، أي بمعنى ليس من الضرورة وجود مفهوم مستقل للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ولكن تدخل ضمن نطاق المفهوم الشامل للمحاسبة، ففي مجال المحاسبة المالية تمثل المنشأة، الوحدة المحاسبية محل القياس أو الاهتمام في حين أن مجال المحاسبة الحكومية تعتبر الدولة بأنشطتها المختلفة هي جوهر عملية القياس، وبالتالي سنجد أن المحاسبة تختص بأحد المجالات التي تقع بين كل من المحاسبة المالية والمحاسبة الحكومية.

- أن المحاسبة الاجتماعية لا تقيس قيمة التغيرات في الموارد الاقتصادية لمجموعة من الملاك أو حملت الأسهم كما هو الحال في المحاسبة المالية، ولكنها تختص بقياس

التغير في الرفاهية العامة والتي تنجم عن النشاط محل القياس، ويوضح الاختلافات في مضمون عملية القياس لكل من المحاسبة المالية والمحاسبة الاجتماعية.

- إن المحاسبة الاجتماعية تختص بقياس تأثير عمليات المشروع كشخصية معنوية مستقلة على الوحدات الأخرى، سواء كانت مشروعات أخرى أو أفراد المجتمع ككل، وذلك إلى المدى الذي لا يظهر فيه هذا التأثير على القوائم المالية التقليدية، أي بمعنى أن هذا القياس يشمل على نوعين من العناصر، وهي عناصر التكاليف المرتبطة بأنشطة المشروع المختلفة والتي تدفع بواسطة هذا المشروع، والتي تدفع من وحدات أخرى بخلاف المشروع مثل تلوث البيئة، وهذا ما يسمى بالتكاليف الاجتماعية أنها تعبر عن الآثار الخارجية الناجمة عن أنشطة المشروع.

يرى (فيومي، 2000) أن المحاسبة الاجتماعية هدفها إعداد القوائم المالية الاجتماعية التي تقوم بها منشآت الأعمال والتي لها آثار اجتماعية، يضيف (فيومي، 2000) أن الإهتمام وفق هذا المفهوم يركز هنا على الإفصاح عن المساهمة الاجتماعية التي تحققها الوحدة الاقتصادية تجاه حل مشاكل المجتمع، أي الأمر الذي يتطلب توسيع نطاق المحاسبة من خلال الأخذ بعين الاعتبار الآثار الاجتماعية لقرارات المنشأة بالإضافة إلى أثارها الاقتصادية.

كما عرفها (الشيرازي، 1990) على أنها مجموعة من الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لوحدة محاسبية معينة وتوصيل المعلومات اللازمة للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في عملية اتخاذ القرار.

وهذا المفهوم يعتبر من المفاهيم الأكثر شمولاً والذي يبرز الوظائف التي يقوم بها المحاسب الاجتماعي من قياس للأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية والتقارير عن نتائج ذلك القياس بما يمكن الأطراف المعنية بالوحدة الاقتصادية من إجراء عمليات التقييم للأداء الاجتماعي هو أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تعتبر فرع من فروع

المحاسبة، يختص بتحليل وقياس العمليات المتعلقة بقيام المنشأة بمواجهة مسؤولياتها الاجتماعية، سواء كانت هذه المسؤوليات تطوعية أو إلزامية بالإضافة إلى قياس المنافع الاقتصادية الناجمة عنها لصالح المنشأة وإظهار نتيجة القياس في التقارير المحاسبية (التقليدية والمقترحة) بصفة دورية، بما يساعد جهات عديدة داخلية وخارجية في اتخاذ القرارات المناسبة (الشيرازي، 1990).

أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

لخص (مرعي والصبان، 1988) أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في النقاط التالية:

1. تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمنشأة، والذي يشمل ليس فقط الأرباح والتكاليف المنسوبة للمنشأة، ولكن أيضاً التكاليف والأرباح الناتجة من اختلاف المؤثرات الخارجية الاجتماعية في كل منطقة، ويرتبط هذا الهدف بدور المنشأة في إنتاج السلع والخدمات.
2. المساعدة في تحديد ما إذا كانت الممارسات العملية والإستراتيجية الخاصة بالمنشأة، والتي تؤثر تأثيراً مباشراً في الموارد الخاصة والقوى الحالية لأفراد والمجتمعات والمناطق الاجتماعية، تساهم بشكل فعال في الاحتياجات الأولية للمجتمع من ناحية، والأهداف الفردية من ناحية أخرى، ويرتبط هذا الهدف بدور المنشآت في عملية توزيع المنافع داخل المجتمع، وذلك من خلال السياسات التي تتبعها المنشآت في مجال التعيين، والتدريب، وسياسات الترقية، والمعايير الأخلاقية، والإستراتيجية، وتحديد موقع المصنع، والتي تؤثر بشكل مباشر على كيفية توزيع إجمالي المنافع والتضحيات بين الأفراد والقطاعات داخل المجتمع.
3. العمل على توفير نظام سليم للبيانات والمعلومات يعبر عن أهداف وسياسات المنشأة وبرامج أدائها ومساهمتها في الأهداف العامة، ويقصد بالبيانات الملائمة تلك التي

تقدم الأغراض المحاسبة وتسهل للمجتمع عملية اتخاذ القرارات، أما الطريقة المثلى هي الإستراتيجية المستخدمة في تقارير عن التكلفة والمنفعة، والتي توازن بين أوجه التعرض المحتملة في المعلومات بين الأطراف المستفيدة من أنشطة داخل المجتمع. أشار (يوسف، 1985) إلى أن جمعية المحاسبة الأمريكية قد لخصت أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وذلك استناداً إلى الدور الذي تلعبه منشآت الأعمال في المجتمعات الصناعية المتقدمة في النقاط التالية:

1. المساهمة في تطبيق التقدم التكنولوجي وما يشتمله من آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية على البيئة، ويشتمل هذا التطبيق على علاقة بين التقدم التكنولوجي والنواحي الإنسانية والاقتصادية والسياسية والبيئية للمجتمع وكذلك السياسات والاستراتيجيات التي يستخدمها المجتمع لتنظيم هذه العلاقة.
2. المشاركة في الموارد وتوزيع الثروة داخل المجتمع، وذلك بإيجاد العلاقة بين أداء المنشآت والرفاهية العامة للمجتمع.
- a. أشار (يوسف، 1985) إلى أن الباحثون قد لخصوا أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بشكل أوسع في النقاط التالية:
3. تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية الدورية للشركة بل تتضمن ليس فقط التكاليف والمنافع الداخلية بالنسبة للشركة بل تمتد أيضاً إلى تلك التي تنشأ من عوامل خارجية وتؤثر على القطاعات الاجتماعية المختلفة.
4. المساعدة في تحديد ما إذا كانت استراتيجيات وخطط الشركة وممارستها العملية والتي تؤثر بشكل مباشر على الموارد والأفراد والجماعات وقطاعات المجتمع والمجتمع بشكل عام متسقة مع الأولويات العريضة من ناحية ومع الآمال المشروعة للأفراد من ناحية أخرى.

5. توفير معلومات قياس بطريقة مثالية لجميع الفئات الاجتماعية المعنية عن أهداف الشركة وسياساتها وبرامجها وأدائها الاجتماعي ومساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية العامة.
6. تحسين درجة الاهتمام والوعي لدى الجهاز الإداري بالمنشأة بالآثار الاجتماعية المتسببة عن أنشطة المنشأة ومن تحسين درجة السيطرة عليها.
7. تقديم أسس ثابتة أو مبادئ ومعايير قياسية للشركات لقياس أداؤها الاجتماعي والتقرير عنه للأطراف المعنية من خارج المشروع.
8. تقديم أساس واقعي لعملية المراجعة الخارجية لتقارير الأداء الاجتماعي للشركات وتقييم هذا الأداء.

8 - التشريعات الليبية ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية:

اشار (زريق، 2009) إلى تناول عدة قوانين ونصوص تشريعية ليبية المسؤولية الاجتماعية وإلزامت تلك النصوص المنظمات بتخصيص جزء من مواردها المالية من أجل التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية، فقد اتجه المشرع الليبي عند إصداره لقانون العمل رقم (58) لسنة 1970 والقوانين المعدلة له إلى تضمين مجالات مختلفة من الأنشطة الاجتماعية تكون ملزمة للمنظمات، وأعطى المشرع اهتماماً خاصاً لبيئة العمل من حيث توفير الأمن والسلامة المهنية للعاملين فأورد أحكاماً في القانون رقم (93) لسنة 1976 بشأن الأمن الصناعي والسلامة العمالية، وفي مجال حماية البيئة صدر القانون رقم (13) لسنة 1984 بشأن الأحكام الخاصة بالنظافة العامة واتبعه القانون رقم (15) لسنة 2003 بشأن حماية وتحسين البيئة.

نستعرض فيما يلي بشئ من الإيجاز بعض تلك القوانين وفق ما ورد بدراسة (زريق، 2009):

- **قانون العمل الليبي رقم (58) لسنة 1970 والقوانين المعدلة له:** نص القانون على عدم جواز استخدام عاملاً بأجر يقل عن الحد الأدنى، كما لا يجوز التفرقة بين أجور الرجال والنساء إذا تساوت ظروف وطبيعة العمل (المادة 31)، وبعدم جواز استقطاع صاحب العمل من أجر العامل ما يزيد على 10% وفاء لما يكون قد أقرضه من مال (المادة 35)، وفي حال زيادة ساعات العمل اليومي على ست ساعات فيجب أن تتخلل ساعات العمل فترة أو فترات للراحة وتناول الطعام لا تقل في مجموعها عن ساعة واحدة على أن تنظم تلك الفترات بحيث لا يشتغل العامل أكثر من ست ساعات متوالية (المادة 86)، وبعدم جواز تشغيل النساء أكثر من 48 ساعة في الأسبوع بما في ذلك ساعات العمل الإضافية (المادة 96)، وبتخصيص صاحب العمل أماكن لحضانة أطفال العاملات في المصانع والوحدات الإنتاجية التي تستخدم خمسين عاملة فأكثر، وبتوفير مقاعد لاستراحة النساء في الأماكن التي تعمل فيها إذا استدعت طبيعة العمل ذلك (المادة 98)، ويلزم صاحب العمل بالنسبة لمن يؤدون عملاً في المناطق البعيدة عن العمران أن يوفر لعماله المساكن الملائمة وأن يقدم لهم يومياً ثلاث وجبات غذائية في أماكن يعدها لهذا الغرض (المادة 99)، كما يلزم صاحب العمل بالنسبة لمن يستخدم عمالاً في الأماكن التي لاتصل إليها وسائل المواصلات العادية أن يوفر لهم وسائل الانتقال المناسبة (المادة 101).

- **القانون رقم (93) لسنة 1976 بشأن الأمن الصناعي والسلامة العمالية:** ألزم القانون صاحب العمل الذي تقتضي صناعته أو مهنته استخدام آلات أو أدوات تعرض من يستخدمها أو يقترب منها للإصابة بمختلف درجاتها، باتخاذ جميع الاحتياطات الكفيلة بدرء أخطار هذه الآلات أو الأدوات، سواء ما تعلق من هذه الاحتياطات بتحقيق سلامة العامل الذاتية أو تحقيق الأمان في مكان العمل، ويكون ذلك بتوفير وسائل الوقاية التي تتحدد وفقاً للأصول والموصفات الفنية (المادة 2)، كما ألزم القانون صاحب

العمل بتوفير وسائل العلاج الطبي والإسعاف العاجل ووسائل نقل المصابين من عماله أو الغير بأسرع وقت إلى أقرب المستشفيات أو مراكز العلاج (المادة 5). ومن ناحية أخرى، على صاحب العمل تنظيم دورة خاصة للعمال المشتغلين أو الذين يرشحون للعمل تستهدف التحقق من إلمامهم بأساليب السلامة المهنية، ويحظر تشغيل من يثبت عدم كفاءته لإتباع واستخدام أساليب الأمن الخاصة التي يقتضيها العمل الموكول إليه (المادة 8). وبالمقابل، ألزم القانون كل من يقوم بالتعامل بالبيع أو التأجير أو بأية صورة من صور التعامل في الآلات أو الأدوات أو المواد التي ينشأ عن استعمال أو تداولها خطر إلحاق الأذى بمن يستعملها أو إصابته أو إصابة الغير باتخاذ كافة وسائل الوقاية المتعلقة بضمان أحكام غلقها أو تغليفها أو تغليف أجزائها الخطرة وفقاً للأصول الفنية الكفيلة بدرء أية أخطار تنجم عنها (المادة 11).

- القانون رقم (13) لسنة 1984 بشأن الأحكام الخاصة بالنظافة العامة: يحظر القانون على الأفراد والهيئات والمؤسسات والشركات إلقاء النفايات والفضلات والقمامة، أو التخلص منها في غير الأماكن المخصصة لهذا الغرض (المادة 3). وألزم الشركات والمنشآت التي ينتج عنها مخلفات ضارة بالصحة، مثل المخلفات الصناعية والكيميائية جمع ونقل مخلفاتها والتخلص منها بالوسائل الفنية التي توافق عليها وزارة المرافق في البلدية (المادة 6).

- القانون رقم (15) لسنة 2003 بشأن حماية وتحسين البيئة: يهدف القانون إلى تحقيق الرقابة على البيئة بقصد حمايتها وتحسينها، بإعتبارها المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وجميع الكائنات الحية، بما في ذلك الماء والتربة والغذاء من التلوث، مع إيجاد الطرق المناسبة لقياس التلوث والعمل على صيانة التوازن البيئي للوسط الطبيعي والوقاية من التلوث والأضرار المختلفة الناتجة عنه ومحاربتها والتقليل منها، وتحسين إطار الحياة وظروفها، ووضع الخطط والبرامج العملية من أجل ذلك (المادة 2). ألزم القانون الهيئات

والمؤسسات والمصالح والشركات ببذل كافة الجهود لوقف ظاهرة التلوث بمختلف مسبباته والإسهام في الحد من انتشار تلك الظاهرة، وأوجب عليهم اتخاذ الإجراءات اللازمة والضرورية لإزالة أي ضرر ناجم عن أنشطتهم (المادة 3). وألزم هذا القانون الجهات العامة المختصة أن تأخذ في الاعتبار الطرق والوسائل الكفيلة بالمحافظة على التوازن البيئة عند وضع مخططاتها المتعلقة بالتطوير العمراني وإنشاء المدن السكنية وإقامة المصانع وغيرها من المنشآت الأخرى. كما ألزمها بتنفيذ الشروط الخاصة بمنع الضوضاء والضجيج ومقاومة الاهتزازات على نحو الذي تحدده القرارات التنفيذية لهذا القانون (المادة 5). وألزم القانون كل منشأة أو مصنع أو معمل تتبعث منه ملوثات الهواء الاحتفاظ بتسجيل لنوعية ومكونات وكمية هذه الملوثات المطرودة وتقديمها للجهة المختصة (المادة 11). وأجاز القانون للجهة المختصة إصدار التعليمات اللازمة لأي مصنع أو منشأة أو معمل بإدخال تغييرات على المبنى الخاص به أو طريقة التشغيل أو التخلص من ملوثات الهواء أو تغيير نوع الوقود أو إغلاقه للمدة التي تجدها، وذلك إذا ثبت لها أن كمية الملوثات الهوائية المنبعثة تجاوز القواعد والمعايير الصادرة (المادة 12). كما أوجب القانون على كل منشأة صناعية، يحتمل أن تقع فيها حادث أو طارئ خلال التشغيل يؤدي إلى انبعاث كمية كبيرة من ملوثات الهواء، القيام باتخاذ الإجراءات الفورية في حالة وقوع الحادث أو الطارئ (المادة 13). ومنع القانون إشعال النيران في المواد المطاطية والنفطية والقمامة وكذلك المواد العضوية الأخرى لغرض التخلص منها في المناطق الآهلة بالسكان أو المجاورة لها (المادة 14). كما حظر القانون إلقاء النفايات أو الفضلات أو المواد السامة أو المخلفات في شواطئ والمياه الإقليمية الليبية (المادة 33).

مما سبق يتضح أن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية في ليبيا كان عن طريق الوسائل الرسمية والقانونية، ونتيجة لهذا الاهتمام فإنه يجب تفعيل هذه القوانين وإلزام

المنظمات بالإفصاح عن المعلومات الاجتماعية بغض النظر عن أن بعض النصوص القانونية لم تطلب صراحة نشر المعلومات أو الإفصاح عنها.

منهجية الدراسة:

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع البحث يتمثل في المهتمين بدراسة معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، ولتعدّ جمع البيانات من المجتمع بالكامل لاعتبارات تتعلق بالتكلفة والوقت، لذا روي أن يتم تجميع البيانات باستخدام عينة قسدية من العاملين بكل من المؤسسة الوطنية للنفط وديوان المحاسبة. هناك عدة مسائل ينبغي مراعاتها عند تحديد حجم العينة منها: نسبة الردود المتوقعة وعدد الاستبانات المستهدف استخدامها في التحليل، والمتطلبات الإحصائية. ولزيادة نسبة الردود المتوقعة؛ تم توصيل الاستبانات للمشاركين مباشرة وطلب منهم عدم مناقشة الأسئلة والإجابات مع زملائهم وإعادتها عقب الإنتهاء من ملئها مباشرة. بلغ عدد الاستبانات الموزعة 100 استبانة 60 إستبانة للمؤسسة الوطنية للنفط و 40 استبانة لديوان المحاسبة وتم استرداد (78) استبانة، وجد منها عدد (5) استبانات غير صالحة للتحليل، وبالتالي فإن عدد الاستبانات الصالحة للتحليل هو (73) استبانة وهو عدد كافٍ إحصائياً.

أساليب جمع البيانات:

استخدمت الإستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة، وحيث أن موضوع الدراسة سبق وأن تم تناوله في الأدب المحاسبي في بيئات أخرى، لهذا تم إعداد هذه الإستبانة كخطوة أولى من خلال إقتباس الفقرات المتعلقة بالمعوقات القانونية و التنظيمية و المالية، و الثقافية و الاجتماعية من دراسة (ابوسمرة، 2009)، و الفقرات المتعلقة بالمعوقات العلمية و المهنية من دراسة (الصالح، 2018)، وتم إعادة صياغتها من قبل الباحثان ولاختبار

مدى مصداقية نتائج الاستبانة تم عرضها على مجموعة من المتخصصين من أساتذة الجامعات، وبناء على ملاحظاتهم تم إعادة صياغتها في صورتها النهائية لتشمل خمس أقسام، هدف الأول منها جمع بيانات ديموغرافية عن الأشخاص المجيبين على الاستبيانات من حيث جهة العمل والوظيفة والتخصص العلمي والمؤهل الأكاديمي والخبرة العملية وضم عدد ثمان فقرات، وخصصت باقي الأقسام للإجابة عن تساؤلات البحث بحيث ضم القسم الثاني سبع فقرات، والقسم الثالث خمس فقرات، والقسم الرابع ست فقرات، في حين احتوى الخامس على خمس فقرات. تم استخدام المقياس الخماسي المتدرج (مقياس ليكرت Likert) لقياس مدى موافقة المشاركين على كل فقرة من الفقرات بحيث تقيم عبارة أوافق بشدة ب 5، أوافق ب 4، موافق نوعاً ما ب 3، غير موافق ب 2، وغير موافق بشدة ب 1.

إختبار صدق وثبات الاستبانة:

يهدف هذا الإختبار إلى قياس قدرة الاستبانة على قياس ما صممت من أجله، ولتحقيق ذلك يتم اختبار كل من الاتساق الداخلي ومعامل ثبات الاستبانة على النحو التالي:

الاتساق الداخلي: يقصد به قوة الترابط بين كل فقرة من فقرات القسم مع الدرجة الكلية لها، وتعرض الجداول التالية (1، 2، 3، 4) نتائج الاتساق الداخلي مبينة معاملات الارتباط عند مستويي معنوية (0.01، 0.05) وتبين النتائج ترابط فقرات كل قسم مع درجته الكلية.

تحليل الإجابات واختبار الفرضيات:

بعد تفريغ إجابات افراد عينة الدراسة في ورقة عمل worksheet على برنامج Microsoft Excel ونقلها الى برنامج SPSS وتحليل البيانات في ضوء أهداف الدراسة وفرضياتها جاءت النتائج كما يلي.

جدول رقم 1- قيم معاملات الارتباط بين فقرات الفرضية الأولى ودرجتها الكلية

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	غياب التشريعات الملزمة لتبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.	.266*	.023
2	وجود ثغرات تشريعية يتم استغلالها لعدم تطبيق المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة.	.547**	.000
3	غياب المرجعية الرسمية التي تنظم أعمال المسؤولية الاجتماعية وتضع لها القوانين والأنظمة.	.583**	.000
4	وجود تساهل من قبل السلطات التشريعية بشأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة والشركات النفطية.	.506**	.000
5	غياب التخطيط الاستراتيجي لأعمال المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة والشركات.	.634**	.000
6	ضعف أسس الإفصاح عن الأنشطة المحددة للمسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة.	.642**	.000
7	عدم وجود أنظمة للمساءلة والمحاسبة بخصوص تطبيق المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة.	.699**	.000

** معامل الارتباط دال احصائيا عند مستوى دلالة (0.01)

* معامل الارتباط دال احصائيا عند مستوى دلالة (0.05)

يتضح من الجدول أعلاه، والذي يعرض معاملات ارتباط فقرات القسم الثاني المتعلقة الفرضية الأولى مع درجتها الكلية، أن جميع الفقرات ترتبط مع الدرجة الكلية عند مستوى معنوية (0.01)، باستثناء الفقرة الأولى التي ترتبط مع الدرجة الكلية عند مستوى معنوية (0.05)، مما يدل على الاتساق الداخلي بين الفقرات.

جدول رقم 2 - قيم معاملات الارتباط بين فقرات الفرضية الثانية ودرجتها الكلية

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	عدم المام المحاسبين بأهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.	.711**	.000
2	نقص الكفاءات والخبرات القادرة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.	.696**	.000
3	قلة الدورات التدريبية للمحاسبين في مجال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.	.559**	.000
4	عدم المام إدارة المؤسسة بأهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.	.713**	.000
5	عدم المام إدارة المؤسسة بمتطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.	.518**	.000

يتضح من الجدول أعلاه، والذي يعرض معاملات ارتباط فقرات الفرضية الثانية مع درجتها الكلية، أن جميع الفقرات ترتبط مع الدرجة الكلية عند مستوى معنوية (0.01) مما يدل على الاتساق الداخلي بين الفقرات.

جدول رقم 3 - قيم معاملات الارتباط بين فقرات الفرضية الثالثة ودرجتها الكلية

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	عدم ادراك المؤسسة لمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع.	.595**	.000
2	ضعف ممارسة المؤسسة لمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع.	.723**	.000
3	التفاوت بين ثقافة المؤسسة وثقافة المجتمع الليبي فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.	.585**	.000
4	لا تدعو آلية اتخاذ القرارات في المستويات المختلفة في المؤسسة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.	.773**	.000
5	لا تدعم العلاقات السائدة بين الإدارات المختلفة داخل المؤسسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.	.608**	.000
6	ضعف دور الاعلام في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة.	.532**	.000

** معامل الارتباط دال احصائيا عند مستوى دلالة (0.01)

* معامل الارتباط دال احصائيا عند مستوى دلالة (0.05)

يتضح من الجدول أعلاه، والذي يعرض معاملات ارتباط فقرات الفرضية الثالثة مع درجتها الكلية، أن جميع الفقرات ترتبط مع الدرجة الكلية عند مستوى معنوية (0.01) مما يدل على الاتساق الداخلي بين الفقرات.

جدول رقم 4 - قيم معاملات الارتباط بين فقرات الفرضية الرابعة ودرجتها الكلية

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	ارتفاع التكاليف الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة.	.633**	.000
2	غياب مخصصات الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة.	.575**	.000

3	غياب نموذج محاسبي معتمد للمسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة.	**0.605	.000
4	ضعف التحفيز المالي من قبل الدولة نظير تبني المؤسسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.	**0.675	.000
5	تتجنب المؤسسة الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية التي قد تدين عن اثرها البيئي وفقا للقانون.	**0.626	.000

** معامل الارتباط دال احصائيا عند مستوى دلالة (0.01)

* معامل الارتباط دال احصائيا عند مستوى دلالة (0.05)

يتضح من الجدول أعلاه، والذي يعرض معاملات ارتباط فقرات الفرضية الرابعة مع درجتها الكلية، أن جميع الفقرات ترتبط مع الدرجة الكلية عند مستوى معنوية (0.01) مما يدل على الاتساق الداخلي بين الفقرات.

ثبات الاستبانة: يستخدم معامل ألفا كرونباخ لتحديد درجة صدق وثبات فقرات كل فرضية من فرضيات البحث، ويعرض الجدول رقم (6.3) نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم 5- نتائج اختبار ألفا للصدق والثبات

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا
المعوقات القانونية التنظيمية.	7	.632
المعوقات العلمية والمهنية.	5	.636
المعوقات الثقافية والاجتماعية.	6	.704
المعوقات المالية.	5	.604

يتضح من الجدول أعلاه، والذي يعرض نتائج اختبار ألفا، أن قيم ألفا تفوق القيمة المقبولة احصائياً في بحوث العلوم الإنسانية وهي (0.600) مما يشير إلى ثبات الاستبانة.

إختبار التوزيع الطبيعي:

من خلال قياس الالتواء والتفرطح لمتغيرات البحث، وتعتبر البيانات ذات توزيع طبيعي إذا وقعت قيم الالتواء والتفرطح الاحصائية Statistic بين -2 و $+2$ ، ويعرض الجدول رقم (7.3) نتائج اختبار الالتواء والتفرطح، حيث تظهر النتائج أن القيم تقع ضمن المدى المقترح، وبالتالي يمكننا القول بأن بيانات الدراسة ذات توزيع طبيعي.

جدول رقم 6 - نتائج اختبار الالتواء والتفرطح

المحور	الالتواء	التفرطح
المعوقات القانونية التنظيمية.	.052	-.938
المعوقات العلمية والمهنية.	.222	.778
المعوقات الثقافية والاجتماعية.	.099	.314
المعوقات المالية.	.311	-.181

اختبار فرضيات البحث:

تم استخدام اختبار "ت" لعينة واحدة One-Sample T-test عند مستوى دلالة معنوية (0.05) لاختبار الفرضيات باستثناء الفرضية الخامسة فتم استخدام اختبار "ت" لعينتين مستقلتين Independent-Samples T-test عند مستوى دلالة معنوية (0.05) لاختبارها، وفيما يلي نعرض اختبار الفرضيات:

إختبار الفرضية الأولى: توجد معوقات قانونية وتنظيمية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط.

جدول رقم 7 - نتائج إختبار "ت" لعينة واحدة - إختبار الفرضية الأولى

الفرضية	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
توجد معوقات قانونية وتنظيمية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط.	6.344	0.000

يبين الجدول أعلاه نتائج اختبار One Sample T-Test للفرضية الأولى، وبمقارنة النتيجة المعروضة بالجدول مع قيمة (T) الجدولية 2.000، نلاحظ أن قيم Sig أصغر من 0.05؛ كما نلاحظ أيضا أن قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية، وبالتالي نقبل الفرضية الأولى التي تنص على (توجد معوقات قانونية وتنظيمية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط)، ونستنتج من إجابات المشاركين وجود معوقات قانونية وتنظيمية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط.

إختبار الفرضية الثانية: توجد معوقات علمية ومهنية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط.

جدول رقم 8 - نتائج إختبار "ت" لعينة واحدة - إختبار الفرضية الثانية

الفرضية	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
توجد معوقات علمية ومهنية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط.	5.595	0.000

يبين الجدول أعلاه نتائج اختبار One Sample T-Test للفرضية الثانية، وبمقارنة النتيجة المعروضة بالجدول مع قيمة (T) الجدولية 2.000، نلاحظ أن قيم Sig أصغر من 0.05؛ كما نلاحظ أيضا أن قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية، وبالتالي نقبل الفرضية الثانية التي تنص على (توجد معوقات علمية ومهنية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط)، ونستنتج من إجابات المشاركين وجود معوقات علمية ومهنية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط.

إختبار الفرضية الثالثة: توجد معوقات ثقافية واجتماعية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط.

جدول رقم 9- نتائج اختبار "ت" لعينة واحدة - اختبار الفرضية الثالثة

الفرضية	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
توجد معوقات ثقافية واجتماعية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط.	-0.618	0.539

يبين الجدول أعلاه نتائج اختبار One Sample T-Test للفرضية الثالثة، وبمقارنة النتيجة المعروضة بالجدول مع قيمة (T) الجدولية 2.000، نلاحظ أن قيم Sig أكبر من 0.05؛ كما نلاحظ أيضا أن قيمة (T) المحسوبة أصغر من قيمة (T) الجدولية، وبالتالي نرفض الفرضية الثالثة التي تنص على (توجد معوقات ثقافية واجتماعية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط)، ونستنتج من إجابات المشاركين عدم وجود معوقات ثقافية واجتماعية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط.

إختبار الفرضية الرابعة: توجد معوقات مالية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط.

جدول رقم 10 - نتائج اختبار "ت" لعينة واحدة - اختبار الفرضية الرابعة

الفرضية	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
توجد معوقات مالية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط.	2.018	0.047

يبين الجدول أعلاه نتائج اختبار One Sample T-Test للفرضية الرابعة، وبمقارنة النتيجة المعروضة بالجدول مع قيمة (T) الجدولية 2.000، نلاحظ أن قيم Sig أصغر من 0.05؛ كما نلاحظ أيضا أن قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية، وبالتالي نقبل الفرضية الرابعة التي تنص على (توجد معوقات مالية تحد من الإفصاح

عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط)، ونستنتج من إجابات المشاركين وجود معوقات مالية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط. **إختبار الفرضية الخامسة:** لا تختلف آراء مراجعي ديوان المحاسبة عن آراء متخذي القرارات بالمؤسسة الوطنية للنفط.

جدول رقم 18 - نتائج إختبار "ت" لعينتين مستقلتين - إختبار الفرضية الخامسة

الفرضية	جهة العمل	حجم العينة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة Sig (2-tailed)	مستوى الدلالة Sig
المعوقات القانونية والتنظيمية.	ديوان المحاسبة	47	3.77	.447	.787	.434	1.000
	المؤسسة الوطنية للنفط	26	3.68	.426	.798	.428	
المعوقات العلمية.	ديوان المحاسبة	47	3.79	.479	1.830	.071	.418
	المؤسسة الوطنية للنفط	26	3.58	.445	1.861	.068	
المعوقات الثقافية والاجتماعية.	ديوان المحاسبة	47	3.43	.528	1.254	.214	.774
	المؤسسة الوطنية للنفط	26	3.27	.510	1.266	.211	
المعوقات المالية.	ديوان المحاسبة	47	3.52	.412	.259	.797	.640
	المؤسسة الوطنية للنفط	26	3.49	.446	.253	.801	

يبين الجدول أعلاه نتائج اختبار Independent-Samples T-test للفرضية الخامسة، ومن الجدول يتضح أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور من المحاور أكبر من 0.05؛ كما أن قيمة (T) المحسوبة أصغر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي 2.000، إضافة إلى أن الفروق في المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية ضئيلة، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين إجابات المبحوثين تعزى لجهة العمل، وبالتالي نقبل الفرضية الخامسة التي تنص على (لا تختلف آراء مراجعي ديوان المحاسبة عن آراء متخذي القرارات بالمؤسسة الوطنية للنفط)، ونستنتج من إجابات المشاركين عدم اختلاف آراء مراجعي ديوان المحاسبة عن آراء متخذي القرارات بالمؤسسة الوطنية للنفط فيما يتعلق بمعوقات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ولعل ذلك يعود إلى وجود عوامل ديمغرافية (التخصص، المؤهل، الخبرة، الوظيفة) مشتركة بين المشاركين، هذه العوامل اسهمت مجتمعة في تشابه إجابات المشاركين بين الفئتين. إن عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين إجابات المبحوثين تعزى لجهة العمل شرط أساسي لاعتماد نتائج التحليل الاحصائي المتبع بهذه الدراسة، بحيث تم اعتبار المشاركين بالدراسة كعينة واحدة، وقد أجرى في بداية التحليل الاحصائي، ونظرا لكونه فرضية بالدراسة فقد تم تأجيل عرضه في الجانب العملي تلافيا للتكرار.

النتائج :

1. قلة الدورات التدريبية في مجال الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية بكل من المؤسسة الوطنية للنفط وديوان المحاسبة، حيث اقر 60% من المشاركين بعدم حضورهم أي دورة أو ندوة تتعلق بها المجال، واعتقاد 50.7% من المشاركين بعدم امامهم بشكل كافي الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

2. يعتقد 80% من المشاركين عدم تدريس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الليبية بالقدر المناسب، قد أسهم ذلك في قلة الالمام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
3. وجود معوقات قانونية تنظيمية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط ويعزو ذلك الى قصور في القوانين الليبية او عدم تطبيقها من وجهة نظر المشاركين في الدراسة .
4. وجود معوقات علمية ومهنية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط من وجهة نظر المشاركين في الدراسة.
5. وجود معوقات مالية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط من وجهة نظر المشاركين في الدراسة.
6. لا توجد معوقات ثقافية واجتماعية تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط من وجهة نظر المشاركين في الدراسة.
7. لا تختلف آراء مراجعي ديوان المحاسبة عن آراء متخذي القرارات بالمؤسسة الوطنية للنفط.

التوصيات :

1. حث المؤسسة الوطنية للنفط على معالجة المعوقات القانونية التنظيمية من خلال القيام بالآتي:
 - أ- التخطيط الاستراتيجي لأعمال المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة.
 - ب- أيجاد أنظمة للمسائلة والمحاسبة بخصوص تطبيق المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة.
 - ت- استحداث أسس الإفصاح عن الأنشطة المحددة للمسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة.

2. حث الجهات المعنية بالدولة على معالجة المعوقات القانونية التنظيمية من خلال القيام بالآتي:

- أ- سن التشريعات الملزمة لتبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
- ب- إلزام المؤسسة الوطنية للنفط على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
- ت- إنشاء مرجعية رسمية تنظم أعمال المسؤولية الاجتماعية وتضع لها القوانين والانظمة.

3. حث المؤسسة الوطنية للنفط على معالجة المعوقات العلمية والمهنية من خلال القيام بالآتي:

- أ- تضمين خطة التدريب السنوية دورات تدريبية للمحاسبين في مجال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
- ب- توظيف كفاءات قادرة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
- ت- نشر ثقافة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بين كل من الإدارة والمحاسبين بما يكفل المامهم بأهميته ومتطلباته

4. حث المؤسسة الوطنية للنفط على معالجة المعوقات المالية من خلال استحداث نموذج محاسبي معتمد للمسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة، وتخصيص مبالغ كمخصصات الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة.

5. حث الجهات المعنية بالدولة على معالجة المعوقات المالية من خلال التحفيز المالي نظير تبني المؤسسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

6. حث كل من المؤسسة الوطنية للنفط والجهات المعنية بالدولة على معالجة المعوقات الثقافية والاجتماعية من خلال دعم دور الاعلام في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية بكل من المؤسسة والمجتمع بما يكفل التقارب في مدى إدراك أهمية ومتطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

7. تحفيز الجامعات الليبية على تدريس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقدر المناسب.

8. إجراء المزيد من الدراسات البحثية حول الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

المراجع

أولا : المراجع العربية :

1. أبو سمرة، حامد أحمد صالح (2009) "معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية" رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية - غزة فلسطين .
2. اقنير، الصديق سالم، امحمد عمر أبوسيف، أبويكر جمعة عويطيلة (2017) "مدى التزام الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية دراسة ميدانية علي الشركة العامة للكهرباء - الخمس" المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس جامعة المرقب
3. الخيال، توفيق عبد المحسن (1998) "أهمية الإفصاح عن المسؤولية البيئية والاجتماعية في تقارير المالية المنشورة" مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة.
4. الشيرازي، عباس مهدي (1990) "نظرية المحاسبة"، الكويت، جامعة ذات السلاسل.
5. الصالح، مفروم محمد (2018) "معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية من وجهة نظر متخذي القرار" دراسة حالة قطب المحروقات لولاية سكيكدة جامعة سكيكدة-الجزائر.
6. الصبان، عبدالحى مرعي سمير محمد (1988) "دراسات في تطور الفكر المحاسبي وبعض المشاكل المحاسبية المعاصرة " الدار الجامعية للنشر، بيروت، دار النهضة العربية.

7. الصيرفي، محمد عبد الفتاح حافظ (1996) "المسؤولية الاجتماعية للصفوة الإدارية المصرية" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
8. العامري، صالح مهدي محسن، طاهر محسن منصور الغالبي (2006) "كتاب الإدارة والأعمال"، جامعة البترا كلية العلوم الإدارية والمالية.
9. العريقي، منصور محمد إسماعيل (2003) "المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الصناعية الخاصة من وجهة نظر المديرين" المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر فرع البنات.
10. الفضل، مؤيد ، وآخرون (2002) "المشاكل المحاسبية المعاصرة" الأردن دار المسيرة للنشر والتوزيع.
11. الفيومي، محمد (2000) "قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة" ، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.
12. القرني، أحمد بن عبد القادر (2014) "معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في السعودية" مجلة الأردنية في إدارة الأعمال المملكة العربية السعودية.
13. الكلبي، سعاد العربي (2001) "الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية في القوائم المنشورة" رسالة ماجستير أكاديمية الدراسات العليا جنزور.
14. النعاس، سليمان علي، علي محمد السويح (2017) "مدى إدراك أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية" ، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال.
15. حسن، عوض هديان الرشيد (1996) "ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المنشآت الصناعية بالقطاع الخاص" بدولة الكويت

16. جاد، الرب سيد محمود (1992) "دور العلاقات العامة في تحقيق المسؤولية الاجتماعية للمنظمة" المجلة العلمية للاقتصاد وتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس
17. راضي، الحمداني (2001) "محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الفندقية" الأردن جامعة آل البيت
18. رجب، عبد العزيز محمود (1991) "تتائج تضمين المسؤولية الاجتماعية ضمن البيئة المحاسبية" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
19. رزيق، مراد أبو قاسم (2009) "بعنوان الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وموقف المحاسبين الليبيين منه"أكاديمية الدراسات العليا جنزور.
20. الأحمد، اسعد (2016) واقع ومعوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الخاضعة لاحكام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.
21. سالم، عبد الله محمود (1988) "التشخيص المحاسبي للمشاكل المتضمنة المسؤولية الاجتماعية على مستوى الوحدة دراسة كمية سلوكية" رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة كلية التجارة.
22. سمهود، فتحي المبروك (2003) "دور المحاسبة في قياس وعرض الأداء الاجتماعي للوحدات الصناعية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية المحاسبة جامعة غريان.
23. شهير، أحمد (1998) "إمكانية التعبير عن الأداء البيئي والاجتماعي للمنشآت الاقتصادية من خلال الإطار الفكري للنظرية المحاسبية" المجلة العلمية لكلية التجارة، مصر، جامعة أسيوط.

24. علام، محمد نبيل (1996) "إخضاع تكاليف الأداء الاجتماعي على مستوى المنظمة للقياس الفعلي" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

25. لطفي، أمين السيد أحمد (2005) "المراجعة البيئية" مصر الإسكندرية الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

26. مؤتمر المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال (1972) المنعقد بجامعة كاليفورنيا.

27. ناجي، علي ماهر (2010) "تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم" جامعة الكوفة العراق.

ثانياً: المراجع الأجنبية :

1-Socially responsible investment (Friedman and miles, 2001)
corporate social and environmental reporting : an exploratory
study.

2- The effect of positive corporate social (Hall and rieck,1998)
actions on shareholder wealth.

3- Retail Investors perceptions of (Jeffery Cohen, et al.,2011)
the decision –usefulness of economic performance, governance
and corporate social responsibility disclosures ,behavioral
research in accounting.

4- The supply of corporate social (Lori holder et al., 2005)
responsibility disclosures amongst firms.

5- The Influence of Corporate (Schlange,et.al.2006)
responsibility on The Cost of Capital.